الشؤون لا توزع المساعدات إنما تشرف على عمل الجمعيات الخيرية

وزير الشؤون الاجتماعية: دراسة أوضاع الأحداث بحمص للإفراج عنهم

محافظ حمص: قاعدة بيانات لكل العائلات الأشد احتياجاً بالمحافظة

حمص- نبال إبراهيم

جال وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد سيف الدين أمس برفقة محافظة حمص بسام بارسيك على مركز ملاحظة الأحداث بالمحافظة وعدد من مراكز الرعاية الاجتماعية في المدينة والريف للاطلاع على واقع العمل في كل منها وتفقدها، والمشاركة في الحفل السنوي لذوي الإعاقة الذي أقيم بمناسبة اليوم العالمي لذوي الإعاقة في المركز الثقافي بالمحافظة والذي تضمن عدة فقرات فنية واستعراضية أداها العديد من الأطفال ذوي الإعاقة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير الشؤون الاجتماعية أنه تم التنسيق مع النائب العام بالمحافظة لإعادة دراسة أوضاع الأطفال الأحداث في مركز ملاحظة الأحداث للإفراج عما يمكن الإفراج عنه في القريب العاجل، وأنه ستتم مضاعفة عقوبة كل من يتم الإفراج عنه في حال عاد إلى المركز مجدداً.

وبمناسبة يوم الإعاقة الوطني، أكد دعم ومساعدة ذوي الإعاقة ليكونوا فاعلين ومتمكنين في المجتمع من خلال العمل على دمجهم فيه.

مدير مركز ملاحظة الأحداث الجانحين: ٩٠ بالمئة من جنح الأحداث سرقة

وردا على سؤال «الوطن» حول عدم عدالة توزيع المساعدات الإنسانية ونقصها في حمص، بيّن الوزير أن الوزارة لا توزع مساعدات وإنما تشرف على عمل الجمعيات التي تقوم بتوزيع المساعدات، موضحاً أنه سيتم توجيه جميع الجمعيات عن طريق مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة لتكون هناك عدالة في توزيع المساعدات خلال الفترة القادمة. ووعد أنه ستتم زيادة نسبة الدعم الإنساني لمحافظة حمص وسيتم توجيه المنظمات والجمعيات الخيرية لذلك.

من جانبه بين محافظ حمص لـ«الوطن» أن قطاع الشؤون الاجتماعية بالمحافظة يحتاج إلى دعم ومساعدة من كل الجهات وأن الوزير وعد بتقديم كل الدعم والمساندة لمراكز الرعاية الاجتماعية وزيادة نسبة حمص من الدعم الإنساني المقدم لها، وأن المحافظة بدورها ستقدم كل التسهيلات والإمكانيات لهذا القطاع.

وأشار بارسيك إلى وجود قاعدة بيانات لدى المحافظة لكل العائلات الأشد احتياجاً بالمحافظة وأنه عند تقديم أهل الخير أي مساعدة نستطيع أن نصل ونتوجه إلى الأشخاص الذين يحتاجونها أكثر.

ولفت إلى أن محافظة حمص كانت السباقة بتنفيذ المبادرة التي أطلقتها السيدة الأولى وأن كل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية كانت سباقة أيضاً في تجاوبها، منوهاً بمبادرات غرفتي الصناعة والتجارة في تطبيق مبادرة أهل الخير وتوزيع ما يزيد على ١٠٠ ألف سلة غذائية على المحتاجين والفقراء بالمحافظة.

بدوره بين مدير مركز ملاحظة الأحداث الجانحين في حمص لـ«الوطن» أن المركز يقدم كل الخدمات الصحية والاجتماعية والأسرية والدعم النفسي والبدني للنزلاء «الموقوفين الأحداث» والذين يتراوح أعمارهم بين ١١ و١٧ عاماً، لافتاً إلى أن عدد النزلاء حالياً في المركز يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ حدثاً وأن أغلب جنحهم المرتكبة ناتجة عن سوء الأوضاع الاقتصادية والأسرية بالعقاد الأسري و٩٠ بالمئة من جنحهم سرقة.

أيها الأزواج... عقوبة خيانة الزوجة الحبس من شهر إلى سنة

قاضي بداية الجزاء الأول في دمشق لـ«الوطن»: شكاوى الأزواج أكثر من الزوجات والسبب لا يعلمن بحقهن برفع دعاوى على الزوج الخائن

محمد منار حميجو

كشف قاضي بداية الجزاء الأول في دمشق طارق الكردي أن هناك دعاوى في القضاء متعلقة بشكاوى مقدمة من زوجات على أزواجهن بتهمة خيانتهم لهن مع نساء أخريات كما أن هناك أيضاً أزواجاً اشتكوا على زوجاتهم بسبب الخيانة الزوجية رغم أن دعاوى الخيانة بنوعيها قليلة في القضاء، لافتاً إلى صدور حكم قضائي بحق أحد الأزواج منذ فترة بحبسه شهراً بعدما ثبتت خيانته لزوجته.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الكردي أن القانون السوري أجاز للمرأة أن ترفع دعوى أمام محكمة بداية الجزاء بتهمة الخيانة سواء باتخاذ امرأة خليلة له جهاراً أم مارس معها فعل الزنا في بيت الزوجية، مشيراً إلى أن مثل هذه الدعاوى يعد إثباتها أمراً صعباً بحكم أن مثل هذه العلاقات لا يتم إثباتها بسهولة.

ولفت الكردي إلى أن الخيانة الزوجية من الممكن أن تثبت بالشهادة أو بالرسائل المتبادلة بين الزوج والمرأة التي اتخذها خليلة له أو بإقراره، لافتاً إلى أنه مجرد أن يجهر الزوج بعلاقته مع تلك المرأة يعتبر خيانة زوجية وبالتالي يحق للمرأة أن تدعي بفعل هذه الخيانة.

وأكد أن القانون حرص على شعور الزوجة وإعطاء طمأنينة للحياة الزوجية لأن الزوجة من الممكن أن تقدم على تصرفات من الممكن أن تؤذي الزوج في حال علمت بخيانته لها، ومن هذا المنطلق راعى القانون شعور الزوجة واعتبر إجهار الزوج بالخيانة جرماً يعاقب عليه القانون.

واعتبر الكردي أن إثبات فعل الزنا الذي ارتكبه الزوج مع المرأة الشريكة فيه صعوبة بحكم أن هذا الفعل لا يتم جهاراً وهذا يحتاج إلى شهود يؤكدون أنه قام بهذا الفعل كما يقوم به مع زوجته.

وبيّن الكردي أن المادة ٤٧٤ من قانون العقوبات نصت على أنه يعاقب الزوج من شهر إلى سنة وفقاً لظروف الدعوى في حال ارتكب الزنا في البيت الزوجي أو اتخذ خليلة له جهاراً في أي مكان كان حتى إنه في حال لم يمارس معها فعل الزنا إلا أنه لمجرد أعلن أمام العامة بأنه اتخذ امرأة خليلة له فإن هذا سبب يدفع الزوجة للادعاء على زوجها.

ولفت إلى أنه في المقابل أيضاً يحق للزوج أن يدعي على زوجته في حال كان لديه إثباتات أمام القضاء مع شريكها، مشيراً إلى أن شكاوى الذكور هي أكثر من شكاوى الإناث في هذا الموضوع، مرجعاً ذلك إلى إمكانية عدم علم المرأة بأنه يحق لها أن ترفع دعوى على زوجها في حال اتخذ خليلة جهاراً أو مارس معها فعل الزنا في بيت الزوجية.

وأشار إلى أن عقوبة الزوجة في حال ثبت ارتكابها جرم الزنا أشد من عقوبة الرجل على خيانته لما لها من أثر على العلاقات الأسرية وطبيعة المجتمع الشرقي ونظرته لخطورة زنا الزوجة.

وبين الكردي أن الزوج لا يستطيع رفع دعوى الزنا على زوجته وشريكها بعد ثلاثة أشهر من وصول العلم إليه بالزنا، لافتاً إلى أن الزوجة لا يسقط حقها في إقامة دعوى الخيانة على زوجها إلا بعد ثلاث سنوات وهي مدة التقادم على الجرائم الجنحوية الوصف.

> أحد الأزواج صدر بحقه حكم بحبسه شهراً بعدما ثبتت خيانته لزوجته

تلكؤ في قمع مخالفات البناء

طرطوس تطالب بالتوسع الشاقولي وبمساحات خضراء للسكن الشبابي

طرطوس - هيثم يحيى محمد

استعرض الاجتماع الذي عقد برئاسة محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى الموضوعات والقضايا المزمنة في معظمها التي مازالت تنتظر المعالجة في مدينة طرطوس.

وفيما يخص تنظيم منطقة التوسع الجنوبي للمدينة (منطقة المخالفات الجماعية) تبين أن الشركة العامة للدراسات الهندسية تأخرت بإنجاز أعمال المسح الفني للمنطقة وتقرر تسطير كتاب إلى وزير الأشغال العامة والإسكان عن طريق وزير الإدارة المحلية والبيئة لحث الشركة العامة للدراسات الهندسية على الإسراع بإنهاء أعمال المسح بالسرعة القصوى لتطبيق أحكام القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ على هذه المناطق بحدّ مشكلة تنظيم هذه المنطقة بأسرع ما يمكن، كما تم تكليف مجلس المدينة تعيين مدير للمنطقة الجنوبية بحيث يتفرغ للعمل ومتابعة هذا الموضوع.

وبالنسبة للتعامل مع مخالفات البناء فقد لوحظ تلكؤ في عملية قمع مخالفات البناء تحت ذريعة عدم وجود إذن لدخول الأبنية المخالفة، وأكد المحافظ الجدية المطلقة بقمع المخالفات وتطبيق أحكام المرسوم رقم ٤٠ ووجّه بتسطير كتاب لمجلس المدينة لمعالجة مخالفات البناء وفق الأصول وعدم ترحيل المسؤوليات تحت طائلة تنفيذ العقوبات المنصوص عليها بحق المقصرين، وتم تكليف المدينة تسطير كتاب للنائب العام لإعطاء مجلس مدينة طرطوس الموافقة الواضحة والصريحة لمعالجة المخالفات بما ينسجم مع أحكام المرسوم رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢ حفاظاً على الحقوق الخاصة والعامة، وأن تعمم هذه الموافقة على الحالات الخاصة والعامة لجميع الوحدات الإدارية وتكليف المعنيين بالمحافظة التحضير لاجتماع بحضور المحافي العام وقائد الشرطة ورئيس مجلس المدينة وعضو المكتب التنفيذي لقطاع المدن ورئيس المكتب الفني الاستشاري ومدير القانونية بالمحافظة.

ويخصوص التأخير الحاصل في موضوع الواجهة الشرقية للكورنيش البحري أوضح مجلس المدينة أن هناك ملاحظات واردة من وزارة الأشغال العامة والإسكان حول مشروع تعديل المخطط التنظيمي للواجهة الشرقية للكورنيش البحري للمدينة، وبعد عدة اجتماعات بين المدينة والجهة الدارسة تم حسم عدة نقاط، وهناك خمس نقاط حلها أصبح جاهزاً إلا أن الجهة الدارسة تريد معرفة رأي وزارة الأشغال والإسكان لمعالجة هذه النقاط، علماً أن الفقرة الأولى الملحوظة بكتاب وزير الأشغال العامة والإسكان تعيد كل ما تمّ إنجازه إلى المربع الأول، وتم الاتفاق على تسطير كتاب إلى الوزير يشير من خلاله إلى أن التمسك بالفقرة الأولى من كتابهم يعني إعادة الدراسة للمربع الأول، علماً أن المدينة جاهزة للإجابة عن باقي الفقرات.

إضافة لما تقدم تم خلال الاجتماع طرح عدة قضايا وبعد مناقشتها تم تأكيد اعتماد التوسع الشاقولي في مدينة طرطوس والبناء بنظام عامل الاستثمار وفق شروط نظام ضابطة البناء المصدق للمدينة لما يحققه هذا النظام من تحفيز وتشجيع وبث الحياة في النظام العمراني للمدينة واستبدال الأبنية القديمة غير الحائزة المتانة الإنشائية بأبنية حديثة تراعي مقاومة الزلازل وتؤمن وحدات سكنية إضافية، وتم تكليف مجلس المدينة إعداد مذكرة لوزير الإدارة المحلية والبيئة تبين أن المدينة تعتمد قرارات اللجنة الإقليمية مصدقة أصولاً، إضافة إلى الميزات التي يمنحها التوسع الشاقولي للنظام العمراني للمدينة، وتسطير كتاب لوزير الأشغال والإسكان يبين أن السكن الشبابي يحتاج إلى الكثير من الساحات والمساحات الخضراء والبنى التحتية اللازمة.

كما تم طرح موضوع استثمار مركز الانطلاق (الكراج الجديد) ومتابعة إجراءات التعاقد وفق القوانين والأنظمة النافذة، ووجه المحافظ بتسطير كتاب إلى رئيس مجلس الوزراء للحصول على الموافقة بالتعاقد مع اتحاد العمال لاستثمار مركز الانطلاق (كراجات الجديدة).

وفيما يخص موضوع مقر الشرطة العسكرية بين رئيس مجلس المدينة أنه تم إخلاء موقع الشرطة العسكرية القديم باستثناء مقرين (المؤسسة الاجتماعية العسكرية - شعبة الحزب العسكرية) ريثما تؤمن المحافظة البديل، وتم التوجيه بمراسلة وزارة الدفاع بإمكانية تأمين المقار المطلوبة في المقرّ الجديد. أما بخصوص منطقة التنظيم السياحي الجنوبي فقد لوحظ وجود شريحة كاملة محررة من إشارة الآثار، وعلى ضوء توجيه وزارة السياحة بإعداد دراسة متكاملة للمنطقة وجه المحافظ مجلس المدينة بتسطير كتاب إلى وزير السياحة عن طريق وزير الإدارة المحلية والبيئة بين أن المدينة جاهزة للتعاقد من أجل إعداد الدراسة مع رجاء المساعدة بالتمويل.

والسؤال الذي يفرض نفسه في ضوء ما تقدم هل ستساهم هذه الإجراءات في تسريع معالجة هذه القضايا المزمنة أم إنها ستبقى أسيرة المراسلات والردود من دون الوصول إلى النتائج المرجوة؟

حضر الاجتماع كلّ من أمين عام المحافظة ورئيس مجلس المدينة وعضو المكتب التنفيذي المختص الزلزلين وتؤمن وحدات سكنية إضافية، وتم تكليف مجلس المدينة إعداد مذكرة لوزير الإدارة المحلية والبيئة تبين أن المدينة تعتمد قرارات اللجنة الإقليمية المصدقة أصولاً، إضافة إلى الميزات التي يمنحها التوسع الشاقولي للنظام العمراني للمدينة، وتسطير كتاب لوزير الأشغال والإسكان يبين أن السكن الشبابي يحتاج إلى الكثير من الساحات والمساحات الخضراء والبنى التحتية اللازمة.

كما تم طرح موضوع استثمار مركز الانطلاق (الكراج الجديد) ومتابعة إجراءات التعاقد وفق القوانين والأنظمة النافذة، ووجه المحافظ بتسطير كتاب إلى رئيس مجلس الوزراء للحصول على الموافقة بالتعاقد مع اتحاد العمال لاستثمار مركز الانطلاق (كراجات الجديدة).

وفيما يخص موضوع مقر الشرطة العسكرية بين رئيس مجلس المدينة أنه تم إخلاء موقع الشرطة العسكرية القديم باستثناء مقرين (المؤسسة الاجتماعية العسكرية - شعبة الحزب العسكرية) ريثما تؤمن المحافظة البديل، وتم التوجيه بمراسلة وزارة الدفاع بإمكانية تأمين المقار المطلوبة في المقرّ الجديد. أما بخصوص منطقة التنظيم السياحي الجنوبي فقد لوحظ وجود شريحة كاملة محررة من إشارة الآثار، وعلى ضوء توجيه وزارة السياحة بإعداد دراسة متكاملة للمنطقة وجه المحافظ مجلس المدينة بتسطير كتاب إلى وزير السياحة عن طريق وزير الإدارة المحلية والبيئة بين أن المدينة جاهزة للتعاقد من أجل إعداد الدراسة مع رجاء المساعدة بالتمويل.

والسؤال الذي يفرض نفسه في ضوء ما تقدم هل ستساهم هذه الإجراءات في تسريع معالجة هذه القضايا المزمنة أم إنها ستبقى أسيرة المراسلات والردود من دون الوصول إلى النتائج المرجوة؟

حضر الاجتماع كلّ من أمين عام المحافظة ورئيس مجلس المدينة وعضو المكتب التنفيذي المختص بالمحروقات وخاصة أن المحافظة وضعت مراقبين تابعين لمديرية هندسة المرور والنقل بالمحافظة لضبط عمل وسائل النقل العامة من باصات نقل داخلي للقطاعين العام والخاص والباصات المخصصة للمطالبة برفد خطوط تشهد ازدحامات كبيرة وتخفف الضغط عن الإمكان.. والسبب حسب المعنيين في محافظة دمشق يعود إلى متابعة تأمين المخصصات اللازمة من المازوت التي لم تبدأ حتى تاريخه.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في المحافظة مازن دباس أنه من المقرر أن يوضع ٣٤ باصاً جديداً في الخدمة خلال ١٥ يوماً، منوهاً بالعمل على تأمين الكميات المخصصة والتي تصل إلى نحو ١١٠ ليترات شهرياً، بواقع ٥ طلبات شهرياً كل طلب يصل إلى ٢٤ ألف ليتر، مضيفاً: صدر قرار باعتماد الكميات من لجنة المحروقات الأساسية ليصار إلى البت بالموضوع قريباً عن طريق وزارة النفط.

وأضاف: سيتم تخصيص «١٢» باصاً على خط دمشق - قدسيا، و٨ باصات على خط دمشق - ضاحية قدسيا، و٣ باصات على خط مساكن - الديماس، و٤ باصات على خط صبورة - يعفور، و٣ باصات على خط جرمانا - كراجات، و٤ باصات على خط جرمانا - باب توما، مضيفاً: تعرفة الركوب ١٥٠ ليرة سورية للخطوط القصيرة ما دون ١٠ كم، و٢٠٠ ليرة للخطوط الأطول من ١٠ كم.

وفيما يخص المطالبة برفد خطوط تشهد ازدحامات كبيرة وخاصة خط (البراكمة - كلية الهمك)، بيّن دباس أن الموضوع يتابع، على أن يتم تحويل باصات شركة النقل الداخلي العاملة على هذه الخطوط إلى عدد من خطوط النقل ضمن دمشق.

الباصات متوافرة.. المازوت غير متوافر حتى الآن

«دمشق» تنفي أي توجه جديد لتعديل التعرفة.. ودباس لـ«الوطن»: معاقبة دفعة جديدة من السرافيس

فادي بك الشريف

حتى الآن لم تبصر الباصات الجديدة النور لإسعاف عدد من خطوط النقل التي تشهد ازدحامات كبيرة وتخفف الضغط عن الإمكان.. والسبب حسب المعنيين في محافظة دمشق يعود إلى متابعة تأمين المخصصات اللازمة من المازوت التي لم تبدأ حتى تاريخه.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في المحافظة مازن دباس أنه من المقرر أن يوضع ٣٤ باصاً جديداً في الخدمة خلال ١٥ يوماً، منوهاً بالعمل على تأمين الكميات المخصصة والتي تصل إلى نحو ١١٠ ليترات شهرياً، بواقع ٥ طلبات شهرياً كل طلب يصل إلى ٢٤ ألف ليتر، مضيفاً: صدر قرار باعتماد الكميات من لجنة المحروقات الأساسية ليصار إلى البت بالموضوع قريباً عن طريق وزارة النفط.

وأضاف: سيتم تخصيص «١٢» باصاً على خط دمشق - قدسيا، و٨ باصات على خط دمشق - ضاحية قدسيا، و٣ باصات على خط مساكن - الديماس، و٤ باصات على خط صبورة - يعفور، و٣ باصات على خط جرمانا - كراجات، و٤ باصات على خط جرمانا - باب توما، مضيفاً: تعرفة الركوب ١٥٠ ليرة سورية للخطوط القصيرة ما دون ١٠ كم، و٢٠٠ ليرة للخطوط الأطول من ١٠ كم.

وفيما يخص المطالبة برفد خطوط تشهد ازدحامات كبيرة وخاصة خط (البراكمة - كلية الهمك)، بيّن دباس أن الموضوع يتابع، على أن يتم تحويل باصات شركة النقل الداخلي العاملة على هذه الخطوط إلى عدد من خطوط النقل ضمن دمشق.

هذا ونفى دباس أي توجه لإجراء تعديل على تعرفة النقل ضمن خطوط العاصمة، معتبراً أن أي زيادة في التعرفة المقررة تستوجب المخالفة واتخاذ الإجراءات اللازمة، كاشفاً عن دفعة جديدة من السرافيس المقرر مخالفتها وحرمانها من مادة المازوت لفترة معينة، مضيفاً: خلال أسبوع يتم جرد عدد السرافيس غير الملتزمة بخطوطها، علما أنه تمت مؤخراً معاقبة ١٥٠ وسيلة نقل عامة من سرافيس وباصات وحرمانها من التزود بمادة المازوت لعدم التزامها بخطوط عملها، ويأتي ذلك ضمن الآلية الجديدة المطبقة بتدقيق البطاقات الشهرية للتزود بالمحروقات وخاصة أن المحافظة وضعت مراقبين تابعين لمديرية هندسة المرور والنقل بالمحافظة لضبط عمل وسائل النقل العامة من باصات نقل داخلي للقطاعين العام والخاص والباصات والميكروباصات «السرافيس» من خلال في خدمة توصيل طلبة المدارس أو الجامعات إلخ، مؤكداً أنه يتم يومياً ضبط سرافيس مخالفة، علماً أن عدد السرافيس والباصات العاملة يصل إلى ٥٨٠٠ ومنها ما يدخل إلى العاصمة من الريف.

هذا وتؤكد المحافظة أن جميع الوسائل تزود بمادة المازوت بشكل يومي، وكل خط مفرز على محطة معينة لا يسمح له بالتزود بالمادة من غيرها، فيما بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات شادي سكرية أن كميات المازوت التي تزود لقطاع النقل في دمشق، تقدر بملايين الليترات بواقع عدد طلبات كبير شهرياً. وأضاف: على سبيل المثال يتم تزويد باصات النقل الداخلي (العام) بـ١٨ طلباً شهرياً، بأكثر من ٤٠٠ ألف ليتر، ناهيك عن الخزانات التي تزود السرافيس ومختلف وسائل النقل التي تزود بكميات كبيرة شهرياً.

لم تمنح أي موافقة لعمل السرافيس بتاتاً بعد حادثة السرفيس الذي سقط في نهر العاصي، وتم تشكيل لجنة فنية لدراسة الحادثة، وتم تحديد السرافيس التي تعمل على الخط، وتم تحديد عمرها، وتم منح موافقات لعدد من السرافيس التي تعمل على الخط، وتم منع أي سرفيس آخر من العمل على الخط، وتم تحديد عمر السرفيس بـ١٥ عاماً، وتم منح موافقات لعدد من السرافيس التي تعمل على الخط، وتم منع أي سرفيس آخر من العمل على الخط، وتم تحديد عمر السرفيس بـ١٥ عاماً.

> سكرية: ملايين الليترات «شهرياً» لقطاع النقل في العاصمة وباصات النقل العام تزود بـ٤٠٠ ألف لتر مازوت

مياه الحمام تسخن بـ«الطناجر» في حماة!

مواطنون: لا كهرباء ولا مازوت «وبدنا نتحمم»

حماة- محمد أحمد خبازي

يواجه المواطنون في حماة صعوبة بالغة في تسخين المياه للاستحمام، نتيجة التقنين الطويل للكهرباء، وانعدام المازوت فحتى لو أبقوا قواطع سخانات الحمامات مرفوعة ليلاً ونهاراً، فإنها لن تسخن خلال النصف ساعة التي تأتي فيها الكهرباء لتنقطع ٥ ساعات ونصف الساعة، فهي «ما بتلحق تحمى حتى تبرد» حسب تعبير العديد من المواطنين، وإن حميت -يقول أحدهم- بالحد الأدنى فهي لا تكفي سوى لاستحمام شخص واحد فقط!

وبيّن المواطنون لـ«الوطن» أن هذا الواقع المر، الذي فرضه عليهم التقنين الكهربائي الطويل، وشح مازوت التدفئة، إذ إن ٦٠ بالمئة منهم لم تصلهم رسائل لاستلام الـ ٥٠ ليتراً بعد، جعلهم يلجؤون إلى تسخين المياه بـ«الطناجر» للاستحمام!

وبيّن مواطنون آخرون أنهم يلفون سخانات الحمام ببطانيات المعونات الصوفية، أو بأي قطعة قماشية عازلة، كي تحافظ على حرارتها إذا ما سخنت كهربائياً، بعد تركهم قواطعها مرفوعة لعدة أيام متتالية، فيما يلفها آخرون بألواح من الألمنيوم المرن للغرض ذاته.

وذكر مواطنون أن الأسرة المكونة من ٤ أو ٥ أشخاص تستحم بالتناوب، أي كل يوم شخص، توفيراً للمياه والغاز أيضاً؛ فيما بيّن آخرون أنهم يعتمدون الحطب بـ«تمز» الزيتون كوقود لتسخين «القاطنات»، بعد ما أجروا تعديلات على أجهزة تسخينها، بتأهيل حجرة النار للعمل على الحطب أو التمز بدلاً من المازوت.

وأوضحوا أن الرائحة المزعجة للحطب والتمز أفضل ألف مرة من البقاء من دون استحمام، وأهون من انتظار الكهرباء الطويل والبغيض، لتسخين «القاطنات» التي تظل دون المستوى المأمول.

مصدر في اللجنة الفرعية للمحروقات بيّن لـ«الوطن» أن نسبة توزيع مخصصات المواطنين من مازوت التدفئة، لم تتجاوز الـ٤٠ بالمئة على مستوى المحافظة، وأوضح أن مخصصات المحافظة نحو ٢٦ طلباً من المازوت باليوم لكل القطاعات، ولفت إلى أن ثمة جهوداً حثيثة لرفع نسبة التوزيع، وتمكين المواطنين من مخصصاتهم بأسرع وقت ممكن.

وبيّن المدير العام لشركة كهرباء حماة أحمد اليوسف أن برنامج التقنين الكهربائي المطبق بحماة مركزي، ومدته نصف ساعة وصل مقابل ٥،٥ ساعات قطع، وتحسينه رهن بزيادة مخصصات المحافظة من «الميقات».